

مجالس الأمانة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة أقامها أول من أمس في مقره الانتخابي بالدائرة الرابعة

أسامة المناور: الكويت مرت بسبع سنوات عجاف هي حكومات ناصر المحمد

وكشف المناور عن مفاجأة أثناء هبوطه بمطار لبنان هو أسرته وتحديدًا بعد انتهاء الانتخابات بشهرين من الأمن يستدعيه، وظن في البداية أنه تشابه أسماء لا أكثر، لافتًا إلى أن هناك أربع جهات داخل لبنان قامت بالتحقيق معه، مؤكداً أنه عرف من الجهة الثالثة من المسألة مدبرة، وأشار إلى أن هناك جهة أمنية في الكويت هي وراء الموضوع لأنها قامت بإرسال كتاب بأنه يمثل خطراً على الأمن وأنا أظننا سيبيله واحتفى لجهة غير معلومة، وأشار المناور إلى أنه أثبت أنه مجرد ادعاءات زائفة، لافتاً إلى أنه بعد وصوله للكويت قام برفع دعوى ضد رئيس وزراء لبنان، وأكد أن القضاء الكويتي يعطيه هذا الحق، وقال المناور إن حكمة وزير الخارجية السابق الشيخ د.محمد الصباح دعته للتنازل عن القضية بعد الاجتماع الذي دار بين المناور ووزير الخارجية، ولكن اشترط المناور أن يقوم السفير اللبناني بتقديم اعتذار رسمي، وعرض المناور أثناء ندوته صورته له هو والسفير اللبناني.

● **سلطان العبدان**

وشخص آخر يقول إننا قائد فيعتبر أن تطبيق الشريعة الإسلامية واجب على كل مسلم وعلى كل مجلس أمة يرفض هذا الموضوع فإن لقاءه مع ربه، وقال المناور أن مجموعة الصقويين سقائلت ضد هذا الموضوع، حيث أن المصلحة الآن تقتضي تطبيق شرع الله سبحانه وتعالى، مؤكداً أن الأزمان السياسية ستستمر دون حل حتى يطبق شرع الله، وأشار المناور إلى أن بعض المواد بالدستور تعدلت أكثر من ثلاثين مرة وستستمر بالتغير ولن تتوقف إلا بتطبيق شرع الله سبحانه وتعالى.

وقال المناور أن من إحدى الأفكار التي سيطرحها بمجلس الأمة أنه يجب أن يكون هناك مستشفى وجمعية خاصة بالمتقاعدين أسوة بجمعية الحرس الوطني وجمعية الجيش والنقط ومستشفى العسكري تكريماً للمتقاعدين، وأشار إلى أن رفاهية الدول تقاس برفاهية المتقاعدين الذين قدموا زهرة شبابهم للكويت، مبيناً أنه ليس من المعقول أن المتقاعد يشتري من نفس الجمعية التي يشتري منها الضابط والمحامي والمدرس وبما في

لم نر شخصاً عاقبه أو حتى لامه على ما قاله».

وقال المناور أن هناك شخصاً جنس بطريفة مزورة وسفتح ملفه بالكامل، حيث خصص امبراطوريته الإعلامية لضرب الوحدة الخليجية خاصة المملكة العربية السعودية والملك عبدالله، لافتاً إلى أن دول أوروبا لا تجد فيها دولة تتحدث بنفس لغة أي دولة أخرى، كما أن بين فرنسا وبريطانيا فقط حرب مدتها مائة عام إلا أننا نراها متحدتين اليوم بسبب مصالحهما.

وأوضح أن خطوة الملك عبدالله جاءت متأخرة ثلاثين عاماً، لكن إن تبدأ بهذا الموضوع حتى لو كان متأخراً أفضل من ألا يطرح أبداً، معبراً عن قلقه من ابواق إيران في الكويت الذين يهاجمون مثل هذا المقترح، حيث أن هذا الأمر متوقع وليس بالجديد عليهم، مبيناً «بل بالعكس كنا نتوقع مهاجمة هذا المشروع متسائلاً هل الحكومات القادمة ستخضع لهم؟».

وأضاف المناور أن بعض الشيعة بالكويت يريدون تغيير واجهة الكويت السنينة، حيث أنها اجنדה، ومن المؤسف أن نرى شخصاً يقول أنا وكيل فلان خارج الكويت



أسامة المناور متحدتاً لتأخي الدائرة الرابعة (قاسم باشا)

أكد مرشح الدائرة الرابعة أسامة المناور أن الكويت مرت بسبع سنوات عجاف من خلال حكومات ناصر المحمد المتتالية، مشيراً إلى أن هذه المرحلة مرحلة صعبة وخظيرة وانها مرحلة ستدرس في التاريخ على أنها من أسوأ المراحل السياسية التي مرت بها الكويت، واستدل بقول المرحوم الشيخ سعد العبدالله عندما كان يتحدث عن وحدة الجبهة الداخلية حيث أنه من المؤسف أننا بذلك الوقت لم نكن نعلم ما يقصده الشيخ سعد العبدالله و فقط للتو عرفنا ما كان يقصده الشيخ سعد العبدالله عندما ظهر لنا الإعلام الفاسد والصحف الصفراء.

وأضاف خلال ندوة أقامها مساء أمس متسائلاً عن تسليط قناة كاملة وشخص ماجور فقط لضرب أبناء القبائل بهذه الطريقة مناجاهلاً ما قدمه أبناء الوطن من القبائل للكويت على مدار مئات السنين، مبيناً أن هذا الشخص يخرج ويتكلم باستمرار ويعطي وثائق ومستندات لضرب أبناء القبائل، حيث أن هذا امر خطير ودير في ليل، كما أن هذا الشخص لم يتحدث عن ازدواجية الولاء بل تحدث عن ازدواجية الجنسية قاصداً دول

وزارة التربية اختزلت التعليم بالفلاش

ميموري

خليجية بعينها، متجاهلاً أكثر من ثلاثين ألفاً يملكون الجنسيات الفارسية والأوروبية، بل الأخطر من هذا أن هناك ناساً مفتردي الولاء، موضحاً أن عضو مجلس أمة سابق خرج في قنسة تلفزيونية ليقول «أنا قائد خامنئي ومن المؤسف



جانب من الحضور في مقر المناور



الحضور في المقر الانتخابي للمرشح أسامة المناور

ترأس أول اجتماع لفرق العمل في الدوائر الانتخابية الدوسري: سيف القانون مسلط فوق الجميع



جانب من اجتماع تشكيل فرق عمل الدوائر الانتخابية

عمل القيام بالدور المنوط بها للمشاركة في تحقيق هذا الهدف. وأوضح رئيس جمعية المحامين الكويتية خالد الكندري أهمية التنسيق بين فرق العمل وبين وزارة الداخلية المتابعة و رصد جرائم شراء أصوات المواطنين. وتوجه رئيس جمعية الشفافية د.صلاح الغزالي بالشكر لوزارة الداخلية على تعاونها، مشيراً إلى أهمية عمل دورة حول كيفية مراقبة العملية الانتخابية، كما أشار أمين سر جمعية الصحافيين فيصل القناعي إلى أن هذه أول مرة تشكل فيها لجنة «فرق عمل» لضمان سير الانتخابات بكل حيادية وإن عمل اللجنة مستمر من اليوم إلى نهاية العملية الانتخابية وليس مقصوراً فقط على يوم إجراء انتخابات مجلس الأمة. وتناول العميد محمود الطباخ آلية عمل الإدارة العامة للمباحث الجنائية في مراقبة وضبط عملية شراء الأصوات. والخبير العقيد عادل الحشاش إلى أهمية التنسيق الإعلامي بين أعضاء فرق العمل، موضحاً أنه تم تجهيز مفر كامل مجهزة بالخفاش لكي يقوم الأعضاء بعملهم على خير وجه. وأكد اللواء الدوسري في نهاية الاجتماع على تواجد لجنة خاصة بالمخاطر لضمان اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد أي بلاغ

بشأن العملية الانتخابية. وفي ختام الاجتماع توجه الحضور بتحية شكر وتقدير لأمين سر مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود على جهوده المخلصة وقراراته الداعمة لنزاهة الانتخابات وحريتها. وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود قد أصدر قراراً وزارياً نص في مادته الأولى على تشكيل فريق عمل في كل دائرة من الدوائر الانتخابية الخمس من كل من: ● رؤساء المخافر المختصين. ● خمسة أعضاء من جمعية الشفافية وهم: صلاح الأنصاري - سالم العازمي - مهدي المسباح - رسال الماجد - قصي الدعيج. ● خمسة أعضاء من جمعية المحامين وهم: عبدالعزيز البشر - محمد المطيري - محمد العنزي - جمال اليوسف - حسين العبدالله. ● خمسة أعضاء من جمعية الصحافيين وهم: يوسف الشهاب - دهران أبا الخيل - وليد الأحمد - إبراهيم الملقبي - حسين علي. كما تنص المادة الثانية على أن تقوم هذه الفرق بمشاركة رئيس المخفر المختص في كل دائرة بمراقبة ورصد الجرائم المتعلقة بشراء أصوات الناخبين.

ترأس وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء محمود الدوسري اجتماعاً لمتابعة تنفيذ قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود بشأن تشكيل فرق عمل بالدوائر الانتخابية لمتابعة ورصد الجرائم المتعلقة بشراء أصوات الناخبين. وقد ضم الاجتماع من وزارة الداخلية مدير عام الإدارة العامة للمباحث الجنائية بالإنابة العميد محمود الطباخ، ومدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة العقيد عادل الحشاش، ورؤساء المخافر المختصين، ورئيس جمعية الشفافية د.صلاح الغزالي، وأمين سر جمعية الصحافيين الكويتية فيصل القناعي، ورئيس جمعية المحامين الكويتية خالد الكندري، وعدد من أعضاء هذه الجمعيات. وفي بداية الاجتماع رحب اللواء الدوسري بأعضاء اللجنة ونقل إليهم تحيات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود وحرصه للعمل على توفير ضمان أقصى درجات النزاهة والشفافية والحيدة التامة لجميع مراحل العملية الانتخابية وفق آلية تنظيمية وتنفيذية فعالة ومؤثرة. وشدد اللواء الدوسري على أن فرق العمل بالدوائر الانتخابية ملتزمة بتنفيذ توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على التاكيد على نزاهة انتخابات مجلس الأمة 2012، وعلى مكافحة شراء الأصوات واستخدام المال.. بلا هوادة. وأوضح أن سيف القانون مسلط فوق الجميع وإن وزارة الداخلية حريصة كل الحرص على تطبيق القانون دون تهاون. وناقش القانون دور حضور جميع الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للحفاظ على نزاهة الانتخابات وحريتها، وكيف يمكن لفرق

الاستدعاء والإحالة للنيابة بالإثبات والأدلة «الداخلية»: التواجد الأمني المكثف يتابع ويرصد مخالفات الانتخابات الفرعية في كل الدوائر



أحدى صور «الداخلية» التي سيستعان بها في قضية التشاوريات



صورة تبين تواجد المواطنين على أحد الدواوين

وذكرت الوزارة أن لديها من الوسائل التي تستطيع من خلالها رصد ومتابعة عقد مثل هذه الانتخابات المشبوهة وغيرها من المخالفات وجرائم الانتخابات والتي يتم ملاحقة مرتكبيها واستدعائهم للتحقيق العام بالأدلة والإثباتات التي تؤكد وقوع مثل هذه المخالفات والجرائم والسلطات القضائية هي صاحبة الفصل في الإدانة من عدمه.

وأشارت إلى أن أجهزة الشرطة المعنية بأمن الانتخابات لن تتواني مطلقاً فيما حده لها القانون من سلطات ستكتف من متابعتها ورصدها لمخالفات الانتخابات الفرعية في جميع مناطق الكويت وغيرها من المناطق في جميع المحافظات ونشرها وعرضها عبر مختلف وسائل الإعلام حتى تحد وتمنع من هذه التصرفات البعيدة كل البعد عن روح الديموقراطية وما يطالب به الجميع من نزاهة وشفافية الانتخابات واختيار الأصلاح والكفاءة لعضوية مجلس الأمة المقبل.

مع أجهزة الأمن وغيرها من الأجهزة المعنية بتنظيم العملية الانتخابية للحيلولة دون إعطاء الفرصة لهؤلاء المرشحين الذين يجب عليهم أن يكونوا القدوة والمثل الذي يجب أن يحتذى في احترام القوانين والالتزام بها دون الانتفاف على إرادة الناخبين وإجبارهم على التصويت لهم في انتخابات فرعية غير نزيهة وتحمل في طياتها أحداثاً تتعارض مع المصالح العليا للوطن.

وأضافت أن ارتكاب المخالفات الصارخة في حق الوطن والمواطنين وما يتخللها من الخروقات والنجاوزات لبصوت بعيد عن عين الأجهزة الأمنية المعنية بتنفيذ القانون وإنما يتم متابعتها ورصدها ونشرها على الملأ وعبر جميع وسائل الإعلام حتى يعي كل من المرشح والناخب دوره ومسؤوليته التي تحتم على الجميع التعاون

أكدت وزارة الداخلية بأن جهودها متواصلة في مواجهة الانتخابات الفرعية وصورها أيضاً كانت لأنها تعتبر تعدياً على القانون وخرقاً للمعقوبات المنصوص عليها في قانون الانتخاب وعدم مراعاة حق الناخب في الإدلاء بصوته والتعبير عن إرادته الحرة بشفافية ونزاهة تامة في اختيار من يمثله في المجلس وفي أجواء ديموقراطية.. وما نشر من صور تشكل أدلة دامغة عن إدانة للمنظمين والمشاركين والمتواجدين في أماكن إجراء تلك الانتخابات الفرعية المخالفة للقانون.